قبل عشرة أيام من موعد الانتخابات الرئاسية

الأزمة الأوكرانية: مفاوضات «الطاولة المستديرة» تصطدم بجدار الفشل... والمواجهات المسلحة مستمرة

عواصم – وكالات: قبل عشرة ايام من انتخابات رئاسية تعد بالغة الاهمية لمستقبل اوكرانيا التي تشهد حركة انفصالية موالية لروسيا في الشرق، تواجه السلطات في كييف المدعومة من البلدان الغربية، صعوبة في تسوية الازمة السياسية التي عرضت وحدة البلاد للخطر.

وفي الشرق الناطق باللغة الروسية، تتزايد المواجهات بين الجيش الاوكراني والانفصاليين المسلحين بعد حوالى الشهر على البدء بعملية «لمكافحة الارهاب» تستهدف استعادة سيطرة كييف على المناطق الانفصالية.

وعلى الصعيد الدولي، التقى الامين العام لحلف شمال الاطلسي اندرس فوغ راسموسين في براتيسلافا مسؤولين من اوكرانيا وسلوفاكيا والمجر والجمهورية التشيكية وبولندا. وفي الوقت نفسه، سيلقي رئيس مهمة مراقبي منظمة الامن والتعاون في اوروبا، في اوكرانيا ارطغرل اباكان كلمة في مجلس المنظمة.

وقد واجهت السلطات الاوكرانية امس الاول صعوبة في اقامة «طاولة مستديرة» لمناقشة وحدة البلاد، وقد شارك في هذا المؤتمر، رئيسان اوكرانيان سابقان ومرشحون الى الانتخابات الرئاسية ونواب، منهم نواب موالون لروسيا. لكن ايا من انفصاليي مناطق دونيتسك ولوغانسك الذين صوتوا الاحد لاستقلالهما، لم يحضر على رغم الدعوات المتكررة التي وجهتها موسكو.

وكان اجتماع مسؤولين اوكرانيين وانفصاليين الى طاولة واحدة سيشكل اعترافا بالتيار الانفصالي فيما تشن كييف منذ حوالى الشهر عملية عسكرية «لمكافحة الارهاب» من اجل استعادة السيطرة على المناطق الشرقية الناطقة باللغة الروسية والقريبة من الحدود مع روسيا.

وبعد ساعات على انتهاء المناقشات التي تحولت حوار طرشان، تحدثت وزارة الدفاع الاوكرانية عن معارك قرب كراماتورسك، احدى مناطق نفوذ المتمردين. وكان سبعة جنود اوكرانيين لقوا الثلاثاء مصرعهم في مكمن نصبه المتمردون في المنطقة نفسها واستخدموا قاذفات صواريخ.

وقد قتل بالاجمال ما يفوق الخمسة عشر جنديا وشرطيا منذ منتصف ابريل في شرق البلاد، كما يفيد احصاء اعدته وكالة فرانس برس بالاستناد الى ارقام وزارتي الدفاع والداخلية.

وتتحدث الحكومة عن ثلاثين قتيلا من المدنيين والانفصاليين الذين سقطوا في المعارك لكن من المتعذر التحقق من هذا الرقم من مصدر مستقل.

واثناء انعقاد «الطاولة المستديرة»، اكد الرئيس الاوكراني بالوكالة اولكسندر تورتشينوف «استعداد» اوكرانيا للاستماع الى الناس في الشرق، لكنها ترفض الخضوع «لابتزاز» المتمردين المسلحين الذين «يفرضون ارادة» روسيا.

مسلح من الانفصاليين الموالين لروسيا عند حاجز في الشرق الاوكراني.

واجابه المسؤول البرلماني الكبير الموالي لروسيا اولكسندر افريموف ان «عشرات الاف» السكان المحليين يدعمون المتمردين المسلحين وان على اوكرانيا وقف عمليتها العسكرية في الشرق التي تقتصر ضحاياها على «المدنيين المسالمين»، كما قال.

ومن الصعوبة بمكان تحديد اهمية مؤتمر لم يحصل على دعم موسكو ولا انفصاليي الشرق.

وينبيء عجز المشاركين الذين يؤيدون جميعا بصورة رسمية وحدة البلاد، عن التحدث مع بعضهم البعض، بايام صعبة.

لكن الحكومة اعلنت ان سلسلة من اجتماعات الطاولة المستديرة ستعقد «في المناطق». وتحدث مشاركون عن امكانية عقد طاولة مستديرة في دونيتسك ابتداء من السبت.

ووجهت مجموعة «انترناشونال كرايزيس» للدراسات في تقرير انشقاقات حادة الى السلطات الاوكرانية بسبب «عجزها عن بسط النظام في الجنوب الشرقي حيث يهدد الانفصاليون الذين تدعمهم موسكو وتشجعهم، وحدة اوكرانيا وامكانية استمرارها.

واعتبرت المجموعة ان «على كييف والمرشحين الى الانتخابات الرئاسية مخاطبة الجنوب الشرقي وعرض مشاريعهم للحكم المحلي وحقوق الاقليات والقول ان اوكرانيا ستضطلع بدور الجسر بين روسيا واوروبا ولن تكون ساحة مواجهة على صعيد الجغرافيا السياسية».

واعربت المجموعة من جهة اخرى عن اسفها ل «ضعف» الرسالة الموجهة الى الاوكرانيين. وجاء في التقرير ان على «كييف ان تتحدث بصورة عاجلة الى شعبها».

تأجيل الانتخابات يلوح في الأفق والجيش يهدد بالتدخل

تايلند تغوص عميقا في وحل الصراع السياسي

بانكوك - وكالات: قال مسؤولون يوم الخميس ان من غير المرجح ان تجرى الانتخابات العامة في تايلاند في يوليو بعد تجدد الاضطرابات اذ اجبر محتجون رئيس الوزراء المؤقت على القرار من اجتماع مع مسؤولي لجنة الانتخابات وقتل مسلحون ثلاثة اشخاص في بانكوك.

تاتي الاضطرابات بينما تستعد الحكومة الموالية لرئيس الوزراء المعزول تاكسين شيناواترا لمواجهة معارضين مدعومين من المؤسسة الملكية بشان من سيتولى رئاسة الوزراء في احدث حلقة في مسلسل العداء الممتد منذ قرابة عشر سنوات.

ودخل محتجون مناهضون للحكومة اراضي مجمع تابع للقوات الجوية حيث اجتمع رئيس الوزراء المؤقت نيواتامرونج بونسونجبايسان مع لجنة الانتخابات لتحديد موعد لانتخابات جديدة كان قد تحدد لها 20 يوليو.

وقال سومتشاي سريبستوتياكورن عضو لجنة الانتخابات في وقت لاحق لرويترز ان تحديد موعد الان غير مرجح. وقال «قد نضطر لتاجيل الانتخابات.»

وترى الحكومة ان اجراء انتخابات عامة هو افضل وسيلة للخروج من ازمة تهدد بدفع ثاني اكبر اقتصاد في جنوب شرق اسيا نحو فترة كساد بل وزيادة المخاوف من وقوع انقلاب عسكري.

ويعرف اعداء الحكومة ان الحزب الحاكم سيفوز على الارجح في الانتخابات ويريدون اجراء تغييرات انتخابية تهدف الى انهاء نفوذ قطب الاتصالات السابق تاكسين قبل اجراء انتخابات اخرى.

ويزيد تجدد التوترات من احتمال تدخل الجيش الذي بقي بعيدا عن الازمة حتى الان فيما قال قائد الجيش ان تصاعد العنف يمكن ان يضطره الى التدخل لتجنب مزيد من اراقة الدماء.

واحتشد مئات المحتجين خارج مدرسة للقوات الجوية في شمال بانكوك بعد انتشار خبر ان نيواتامرونج مجتمع مع مسؤولين من اللجنة الانتخابية هناك. وكان من المقرر إجراء المحادثات في مكان آخر في اليوم السابق لكنها تاجلت بسبب مخاوف امنية.

وتحدث تشوم بول جومساي وهو من زعماء المحتجين المناهضين للحكومة الى حشد من على متن شاحنة قبيل هرب مئات المحتجين من الشرطة واندفاعهم عبر مدخل جانبي الى المجمع «اننا هنا لنقول لنيواتامرونج انه لا يوجد مبرر للوقوف في طريقنا.»

واجتمع سومتشاي واعضاء اخرون من اللجنة مع زعيم الاحتجاج سوتيب توجسوبان لبحث ان كان المتظاهرون سيقبلون اجراء انتخابات جديدة لكنهم فشلوا في التوصل الى اتفاق.

وقال سومتشاي لسوتيب «حتى اذا حددت اطارا زمنيا مدته ستة اشهر او عامان (للاصلاحات) فانني لا اعتقد انه يمكنك ان تحدث تغييرا سريعا.»

وسال سوتيب الذي تمسك بموقفه واكد الحاجة لاجراء اصلاحات للنظام الانتخابي «هل ستسمح باجراء انتخابات في المستقبل القريب؟»

وقبل ذلك بساعات هاجمت مجموعة صغيرة من الرجال المسلحين بالبنادق والقنابل اليدوية محتجين مناهضين للحكومة في بانكوك مما ادى الى مقتل شخصين على الفور ووفاة ثالث في وقت لاحق متاثرا بالجروح التي اصيب بها. وقالت الشرطة ان اكثر من 20 شخصا اصيبوا بجروح.

شمات

العدساني والكندري

كما وافق المجلس على تقديم جلستي يوم الـ27 و28 مايو المقبل الى يومي الثلاثاء والاربعاء المقبلين، على ان تخصص ثلاث ساعات للطلب المقدم من عدد من النواب لمناقشة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل القومي، لاستيضاح سياسة الحكومة في شانه وتبادل الرأي بصدده.

وكان الغانم قد أوضح في كلمة له قبل التصويت على طلبات الاستقالة، انه حاول الاتصال بالنواب الخمسة قبل جلسة الثلاثاء العادية، وتمكن من التحدث الى اربعة منهم وهم النواب العدساني والكندري والراشد والهاشم، ولم يتمكن من التحدث الى النائب القويعان.

أضاف انه بعد جلسة الثلاثاء التي كلف فيها المجلس رئيسه بمحاولة ثني النواب عن استقالاتهم، او من يكلفه رئيس المجلس بهذا الشأن، «عاودت الاتصال وتحدثت مع النائبين الكندري والعدساني، بينما لم استطع الوصول للنائب الراشد»، مبينا انه كلف النائب عادل الخرافي للتحدث مع النائبين الهاشم والقويعان.

وقال الغانم: ان النواب الذين تحدث اليهم كانوا مصرين على الاستقالة، مضيفا انه تحدث امس مع النائب العدساني، وكان مصرا على الاستقالة، ويؤكد الاحترام المتبادل بين المجلس واعضائه، وكذلك الامر مع النائب الكندري، ورفض الغانم الرد على ما ورد من اساءات له شخصيا في اسباب تلك الاستقالات، قائلا: «لن ارد وساظل على منصة الرئاسة».

وتساءل رئيس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في تعقيبه على مداخلات بعض النواب: لماذا يتم اقحام الاسرة الحاكمة في كل موضوع؟ نحن في بلد مؤسسات ومن كان لديه اي شيء يتعلق باحد افراد الاسرة ليتقدم به إلى سمو امير البلاد الكريم، نحن نحرص على تطبيق القانون على الجميع.

من جهته حذر نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج من الانقسامات السياسية الحالية، معتبرا انه: «ليس من المعقول ان يكون التناحر فيما بيننا والتشهير من خلال الغمز واللمز والطعن في اخلاقنا فهذا لم يكن نهائيا من شيم اهل الكويت».

وقال الخرينج: «كثر الحديث عن كثير من الامور التي تمس اموال الكويت وشعبها وهذا كلام ليس له دليل ولذلك ندعو من لديه اي إدانة ان يسارع بالتقدم الى النيابة العامة فالقضاء الكويتي هو الحصن الحصين للجميع».

اضاف: «لابد لنا ان نضع النقاط على الحروف وان يتوقف الصراع الحاصل، وانمنى ان من لديه اي آراء او وجهة نظر من اي فرد بالشعب، ان تكون من خلال بوابة قصر السيف، فباب سمو الامير مفتوح للجميع، بعيدا عن التكسب السياسي»، لافتا في الوقت نفسه إلى أن «جرعة الصراع السياسي زادت على المعقول وهو ما عطل الانجازات وتنمية البلاد».

ولفت الخرينج ايضا إلى أن «جرعة الصراع السياسي زادت» وطالب «من لديه معلومات عن تآمر، بأن يلجأ للقضاء».

بدوره اكد النائب سعود الحريجي أن ادارة الجلسات البرلمانية «فوق المنازعة ولا يمكن الطعن فيها».

وقال: النواب المستقيلون مصرون على استقالاتهم وهذا درب لا يمكن التراجع عنه فهم اعلنوها في كل لقاءاتهم، ولذلك لا جدوى من التاجيل، مشيرا إلى أن قبول الاستقالة والتصويت عليها امر مهم لاجل الصالح العام.

من جهته قال النائب عادل الخرافي انه استطاع الاتصال بالنائب القويعان «الذي كان مصرا على موقفه من قرار الاستقالة الذي اتخذه مع زملائه النواب»، مبينا انه نقل له رسالة من الرئيس الغانم والنواب للتريث في قرار الاستقالة. أضاف انه حاول الاتصال بالنائب صفاء الهاشم خمس مرات، لكنها لم ترد على اتصالاته، معربا عن شكره للرئيس الغانم لتكليفه بمهمة محاولة ثني النواب عن استقالتهم، رغم انه تكليف «محزن».

العبدالله:

والتستر على الفساد والعبث باللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة عن مجلس الامة مثل صندوق الاسرة والمشروعات الصغيرة».

وطلب الرد على هذه الاتهامات «الباطلة مع واقع الارقام والاحصائيات، وذلك احقاقا للحق وابراء للذمة وبرا بقسمنا الذي اقسمنا عليه وحفاظا على الامانة التي حملناها وتحملناها».

وبشأن الفصل بين السلطات اكد التزام الحكومة الدائم والكامل بمبدا الفصل بين السلطات في ضوء المادة 50 من الدستور، وحرصها على عدم تدخلها في اختصاصات المجلس ومدها يد التعاون معه باعتبارهما شريكين في المسؤولية تجاه الوطن.

وحول الاستجوابات قال الشيخ محمد ان عدد الاستجوابات التي قدمت حتى الآن في تاريخ الحياة النيابية 89 استجوابا، منها 12 استجوابا في دور الانعقاد العادي الحالي «وهو رقم قياسي لم يحدث طوال 50 سنة في اي دور انعقاد، ومع ذلك تعاملت الحكومة مع تلك الاستجوابات وفق الاطر الدستورية»، واضاف ان سمو رئيس مجلس الوزراء «صعد المنصة عندما اكد مجلسكم دستورية مقدمة الاستجواب الذي قدمه العضو رياض العدساني، واعاد العضو تقديم تلك المقدمة في استجواب آخر إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، وصعد سموه المنصة في جلسة علنية، كما صعد الوزراء السابقون المهندس سالم الاذينة والدكتورة رولا دشتي ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير العدل بالانابة الشيخ محمد العبدالله وكذلك وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم الى المنصة في جلسات علنية، وهذا يفند كل اتهام ورد في كتب الاستقالة عن تعمد الحكومة وأد الاستجوابات».

واوضح العبد الله انها لم تكن المرة الأولى التي يرفع فيها استجواب لعدم دستوريته من جدول الأعمال، مبينا ان المجلس صوت في الفصل التشريعي الـ13 بالاغلبية على رفع الاستجواب المقدم من العضوين السابقين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري الى سمو رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد.

وبشأن الأسئلة البرلمانية أوضح انه بالنسبة للزعم بعدم الرد على كثير من الاسئلة «فهذا محض افتراء تفنده الاحصائيات الحقيقية والمسجلة على موقع الأمانة العامة لمجلس الأمة نفسه».

وذكر ان عدد الاسئلة البرلمانية التي تم توجيهها الى الحكومة حتى اليوم بلغ 1020 سؤالا برلمانيا أجابت الحكومة على 833 سؤالا منها 54 سؤالا طلب الوزراء تمديد الاجابة عليها بموجب نصوص اللائحة الداخلية وبذلك تصل نسبة الرد الى 2ر81 في المئة».

وعن لجان التحقيق شدد على عدم رفض الحكومة طلبا واحدا تقدم به الاعضاء لتشكيل لجان تحقيق في اي قضية او موضوع يهم المواطن الكويتي، وذلك من باب الشفافية وكشف الحقائق وعلى اعتبار «اننا ليس لدينا ما نخفيه»، وشدد على أن هذه الاحصائيات والوقائع «تثبت قطعا ويقينا تقديم الحكومة كافة اشكال التعاون لتمكين النواب من ممارسة دورهم الرقابي على أكمل وجه».

وحول مشاريع التنمية قال الشيخ محمد ان الحكومة أكدت مرارا وصارحت المجلس بان هناك «معوقات في عملية تنفيذ المشاريع وهي تراكمات سابقة متعلقة بمنظومة الدورة المستندية وغيرها من الاسباب»، مضيفا أن الحكومة أولت اهتماما خاصا بهذا الملف وهناك العديد من المشروعات الحيوية التي يجري تنفيذها على قدم وساق وامام مرأى ومسمع الشعب الكويتي. واكد على معالجة الحكومة جميع المثالب التي وجهت للخطة الحالية في مضامين الخطة الخمسية الجديدة التي ستقدمها الحكومة للمجلس.

وبشأن الزعم بتستر الحكومة على الفساد قال ان الزعم بتستر الحكومة على الفساد هو اتهام يجافي الحقيقة والواقع «لان الحكومة لا تتوانى عن اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد ولا تتردد في احالة اي قضية فساد الى النيابة العامة والجهات القضائية المختصة» واضاف ان مجلس الوزراء ينظر الان في اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية والذي سيؤدي تطبيقه الى تجفيف منابع الفساد المالي والاداري في الدولة. وحول اتهام النواب المستقيلين الحكومة بالعبث في اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة عن مجلس الأمة مثل صندوق الاسرة والمشروعات الصغيرة، اوضح الشيخ محمد انه «ادعاء غير حقيقي نظرا لان هذين القانونين كانا محل تعديلات قدمها بعض الاعضاء وقد وافق عليها المجلس». ولفت الى ان سمو رئيس مجلس الوزراء سبق أن اكد مرارا ايمان الحكومة بالديمقراطية وتمسكها بالنهج الديمقراطي والالتزام باحكام الدستور والقانون وترحيبها دائما بالرقابة الايجابية الفعالة من قبل مجلس الامة على اعمال الاجهزة التنفيذية. واضاف ان الحكومة اكدت وتؤكد على ان الاستجواب حق ثابت لعضو مجلس الأمة، إلا أن الدستور قد اشترط ان يكون استخدامه كاحدى الادوات الرقابية لمجلس الأمة مقيدا بالشروط والضوابط التي حددها الدستور وابرزتها اللائحة الداخلية وقرارات المحكمة الدستورية وذلك بهدف المحافظة على مكانة هذه الادوات وصيانتها وتجنب هدرها فيما لا يخدم المصلحة العامة. واوضح الشيخ محمد ان قرار المجلس وجميع الاجراءات التي تمت في خصوص الاستجواب المشار اليه هو تاكيد على التمسك بالضوابط الدستورية المقرر للاستجواب اعلاء لاحكام الدستور والمبادئ العليا التي تحكم النظام الديمقراطي.

واضاف ان ذلك يعد تنفيذا فعليا للتوجه السامي لحضرة صاحب السمو امير البلاد في افتتاح الدور الحالي في انه «حان الوقت لاعتماد منهجية عمل جديدة تستهدف احياء وتفعيل قيم ومبادئ ومفاهيم اساسية في مسيرتنا الوطنية الحاضرة تتكامل فيها الادوار وتتضافر فيها كل الجهود وتتجسد فيها روح المسؤولية والجدية والمحاسبة الموضوعية وذلك بترسيخ الممارسة الصحيحة للاستجواب كاداة رقابية وتجسيد دولة المؤسسات والقانون».

الكويت شيعت

شخصيا وصول المساعدات والاعانات على مدار عشرات السنوات من اجل المساهمة في رفع الإعباء عنهم. وقال وزراء ونواب حاليون وسابقون إن الكويت فقدت واحدا من قاماتها العظيمة ورجالاتها المخلصين برحيل النعم برجس حمود البرجس رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي، لافتا إلى أن المغفور له وصل إلى أعلى درجات الرقي الإنساني، حيث قضى اكثر من ستين عاما من عمره في خدمة الإنسان وخدمة الوطن من خلال مسيرة حياته الحافلة بالعطاء دون حدود.

الكويت تدعو

المغرضة التي تهدف إلى البلبلة والإثارة او زعزعة الصف العربي، مشيرا كذلك إلى حرص الكويت على دعم جميع المبادرات التي تهدف إلى الريادة في مجال الإعلام كشرط أساسي للتقدم والازدهار للشعوب العربية.

وشدد على أهمية التعامل الواعي مع قضايا العصر، في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية والتقدم التقني المتسارع في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات وظواهر العولمة.

واكد ضرورة وضع استراتيجية إعلامية مشتركة تحافظ على حرية الإعلام في العالم العربي، حتى يمكن تسخير جميع إمكانات الإعلام العربي لخدمة الإنسان العربي والمصالح العليا للأمة العربية، وذلك بتعزيز العمل العربي المشترك، باعتباره ركيزة أساسية للتضامن العربي ولحماية الهوية العربية. وقال وزير الإعلام: ان الحرية الإعلامية ليست حرية مطلقة، مضيفا ان الدستور الكويتي نص على أن الحرية الإعلامية هي الأساس ولكن في اطار أخلاقي ومهني وبضوابط.

وأكد ان دولة الكويت سباقة الى الدعوة او المشاركة او استضافة أي مؤتمر او فعالية، تهدف الى جمع الدول العربية الشقيقة ولم شملها، مشيرا الى استضافتها عددا من الفعاليات التي تؤكد امكانية التواصل العربي والعمل المشترك بين الاشقاء العرب، في مختلف المجالات.

واشار في هذا السياق الى استضافة دولة الكويت القمة الاقتصادية والتنموية، ومؤتمري المانحين الأول والثاني لدعم الوضع الإنساني في سوريا، ومؤتمر القمة العربية – الإفريقية الثالثة والقمة العربية الاخيرة لافتا إلى أن كل هذه الفعاليات توصلت الى قرارات تهدف في مجملها الى تحقيق مزيد من التعاون والعمل العربي المشترك.

كما اشار الشيخ سلمان الحمود الى الدور الذي تلعبه دولة الكويت والمساهمات التي تقدمها لرفع المعاناة عن الشعوب العربية، مستذكرا وصف الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون لدولة الكويت في ختام المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا، بأن الكويت هي «المركز الإنساني العالمي» وكذلك وصفه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بانه «زعيم الإنسانية». وقال ان سمو أمير البلاد رئيس القمة العربية الحالي يؤمن باهمية التضامن العربي، وانتهاج سياسة الاعتدال والوفاق بين الأشقاء العرب لما فيه خير الأمة العربية جمعاء.

العمير: مستعدون

أمن الطاقة. وقال العمير، في كلمة القاها اثناء افتتاح منتدى الطاقة الدولي الـ14 بموسكو، ان الكويت مستعدة للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات في الاسواق العالمية.

واوضح ان آسيا تستهلك 75 في المئة من الصادرات النفطية الكويتية، مشيرا الى اهتمام الكويت بتطوير الشراكة الاستراتيجية مع اسيا.

واعطى العمير اهمية لتطوير الحوار في اطار منتدى الطاقة الدولي، قائلا ان من شأن تعزيز التعاون بين اللاعبين الاساسيين في الاسواق النفطية، ان يساهم في تعزيز الشفافية والتقليل من مخاطر التذبذب في الاسواق العالمية. وكان رئيس الحكومة الروسية ديميتري ميدفيديف افتتح جلسة المنتدى بكلمة اكد فيها الاهمية التي توليها روسيا للحوار في اطار منتدى الطاقة، والتنسيق في مجال صادرات النفط والغاز.

ولفت ميدفيديف النظر الى ان صادرات روسيا من الغاز تحتل 20 في المئة من مجموع الصادرات العالمية موضحا ان بلاده تولي اهمية كبيرة لشركائها في اوروبا واسيا مبرزا اهمية ضمان الاستقرار في الاسواق العالمية.

ولفت ميدفيديف النظر الى ضرورة بلورة منظومة للانذار المبكر في مجال الطاقة للحيلولة دون حدوث هزات في الاسواق العالمية.

إقبال كبير من المصريين

كما قام امن السفارة بإجراءات التامين داخل مقر السفارة، ووفرت السفارة عددا من الباصات لنقل الناخبين من اماكن تجمع الجالية المصرية، وإعادتهم مرة اخرى إلى نفس المكان، على ان يكون ذلك على مدار الساعة طيلة ايام التصويت التي تستمر حتى بعد غد الأحد.

من ناحيته اشاد سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت عبدالكريم سليمان بتعاون السلطات الكويتية، لا سيما وزارة الداخلية، مع السفارة المصرية لتسهيل عملية التصويت لانتخابات الرئاسة المصرية للمصريين في الخارج. ونوه السفير سليمان في تصريح له بكونه بدور سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد في دعم مصر، ووقوفه الى جانب الشعب المصري، لاتمام هذا العرس الديمقراطي الذي تشهده مصر في اختيار رئيس جمهورية جديد. وقال ان نحو 300 الف ناخب مصري من الجالية المصرية التي تعيش في الكويت، وعددهم نحو 500 الف مصري تقريبا، يحق لهم الادلاء باصواتهم ابتداء من اليوم ولمدة ثلاثة ايام لاختيار رئيس جديد لجمهورية مصر العربية. واوضح ان «بامكان اي مصري بلغ 18 سنة ولديه الرقم القومي أو جواز سفر جديد التصويت في هذه الانتخابات».

ووصف اقبال الناخبين المصريين على صناديق الاقتراع بانه «كبير ويفوق الانتخابات الرئاسية السابقة»، مبينا ان الكويت تحتل المرتبة الأولى بنسبة اقبال المصريين على التصويت للانتخابات الرئاسية خارج مصر، «وهذا ما ذكره الاستفتاء الاخير الذي قامت به مصر في كافة سفاراتها حول العالم».

وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد سمحت لاي مواطن مدرج اسمه بقوائم الناخبين بالادلاء بصوته في اي مكان، بغض النظر عن مكان إقامته.

وأعدت السفارات المصرية 141 مقرا للجان انتخابية فرعية في الخارج، ويسمح لاي مواطن يحمل بطاقة الرقم القومي، أو جواز سفر مميكنا بالمشاركة في الاقتراع.

وفتحت تلك اللجان الفرعية ابوابها من التاسعة صباحا الخميس، ولمدة اثنتي عشرة ساعة، على ان ينتهي التصويت الأحد في التاسعة مساء.

وتعد الجالية المصرية في السعودية، كبرى الجاليات المصرية في الخارج، إذ يقارب عدد المصريين هناك المليوني شخص، وكانت تشكل ما يقرب من نصف إجمالي عدد الناخبين المصريين في الخارج، في ظل نظام التسجيل الذي كان معمولا به في السابق. ويخوض الانتخابات مرشحان هما عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع السابق، بعد استقالته من منصبه، وحمدين صباحي مؤسس حزب التيار الشعبي، واحتل صباحي المركز الثالث في انتخابات الرئاسة الماضية في عام 2012، التي انتهت بفوز محمد مرسي في جولة إعادة. وتجرى الانتخابات في اعقاب عزل الجيش – بقيادة السيسي – الرئيس السابق محمد مرسي، الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وسوف تنتهي الحملة الانتخابية للمرشحين في 23 مايو الجاري، وتجري الانتخابات داخل مصر يومي 26 و27 مايو.

ومن المقرر إعلان نتيجة الانتخابات في 5 يونيو.

وكانت حركة «شباب 6 أبريل» المعارضة قد اعلنت مقاطعة الانتخابات الرئاسية، ووصفتها بانها «محاولة قانونية لتتويج المشير السيسي».

وقالت الحركة في بيان اذيع خلال مؤتمر صحافي إن «قيادات الجيش سبق وان قدمت وعودا في مرحلة ما بعد 30 يونيو بعدم التدخل في السياسة، تلبية لرغبة الشعب والجماهير الغفيرة التي خرجت للتظاهر ضد حكم الرئيس السابق». واتهمت الجيش بانه «خالف تلك الوعود، وتمت ترقية قائد الجيش، كما ترشح للرئاسة، ولم يعد الجيش للثكنات».

وكان حزب «مصر القوية» اعلن في وقت سابق الأربعاء عدم مشاركته في انتخابات الرئاسة، أما حزب «النور» الذي ينتمي إلى التيار السلفي فاعلن دعمه لعبد الفتاح السيسي، وجاء قرار دعم السيسي في اجتماع للهيئة العليا لحزب النور. وتجرى الانتخابات في مناخ أمني يتسم بالاضطراب، حيث تقول جماعات ناشطة في مجال حقوق الإنسان إن السلطات المؤقتة المدعومة من المؤسسة العسكرية اظهرت عداوة متزايدة تجاه وسائل الإعلام وخصومها السياسيين. وقتل المئات منذ عزل مرسي في يوليو الماضي، في أعمال عنف بأنحاء متفرقة من البلاد.

كما اعتقلت السلطات آلاف الأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين التي ادرجتها الحكومة المصرية ضمن المنظمات «الإرهابية».

29 قتيلا في تفجير

وقال المرصد في رسالة بالبريد الإلكتروني إن التفجير وقع في موقف مزدحم للسيارات والحافلات التي تنتقل بين ريف حلب والمعبر.

وأوضح مدير المرصد رامي عبدالرحمن أن «القتلى من المدنيين، وبينهم عدد غير محدد من النساء والأطفال». وبث ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي صورا مروعة قالوا إنها لآثار التفجير، تظهر رجالا يتحلقون حول عدد من الجثث المتفحمة، بعضها مقطع الأطراف. وتعرض المعبر لهجمات عدة منذ بدء النزاع السوري منتصف مارس 2011، آخرها في فبراير، ما أدى إلى مقتل ستة أشخاص على الأقل وإصابة 45 آخرين بجروح، بحسب المرصد.

ويسيطر مقاتلون معارضون، بينهم إسلاميون، على الجهة السورية من المعبر الواقع في ريف مدينة أعزاز في محافظة حلب.

وتعرضت معابر أخرى بين سوريا وتركيا لتفجيرات مماثلة، بينها باب الهوى في محافظة إدلب (شمال غرب)، حيث قتل 16 شخصا في تفجير مزدوج بسيارتين مفخختين في يناير الماضي.

لبنان مهدد بالفراغ

الجلسة المقبلة في انتخاب الرئيس، ستواجه البلاد فراغا في السلطة في وقت تحتاج فيه بشدة لقيادة تركز على التعامل مع امتداد آثار الحرب الأهلية في سوريا إلى لبنان، وقضية وجود اكثر من مليون لاجئ سوري على أراضيه، إلى جانب عجز مالي في الموازنة يقارب 10% من اقتصاده.

ويتوقع السياسيون استمرار الخلافات حول خليفة سليمان لأشهر بعد انتهاء فترة ولايته ومغادرته قصر بعبدا، خصوصا في ظل حتمية حصول الرئيس المقبل على دعم تحالف قوى 8 آذار، بزعامة حزب الله المؤيد للنظام السوري الحالي وتحالف قوى 14 آذار، بزعامة رئيس الحكومة السني السابق سعد الحريري، المؤيد للمعارضة السورية ليفوز بالأغلبية اللازمة في البرلمان البالغ عدد أعضائه 128.

وكان لبنان دخل أمس في المهلة الدستورية التي يتحول بموجبها مجلس النواب حكما إلى هيئة ناخبة يحظر عليها القيام باي نشاط، باستثناء انتخاب رئيس للجمهورية، الأمر الذي يستبعد خبراء وسياسيون حصوله قبل اشهر، علما أن ولاية الرئيس الحالي تنتهي خلال عشرة أيام.

ودعي مجلس النواب إلى عقد جلسة جديدة أمس، هي الرابعة لانتخاب رئيس، وقد بدا النواب بالتوافد إلى مقر البرلمان، بحسب ما افادت مراسلة «العربية»، إلا انه يتوقع الا يكتمل النصاب. أما بالنسبة لخيار التمديد للرئيس الحالي، فقد أشارت إلى انه مستبعد كما بات معلوما، لاسيما أن ميشال سليمان يرفض ذلك بشكل قاطع.

وبموجب الدستور «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي». وفي حين يبقى النص غامضا بالنسبة إلى النصاب المطلوب في الدورات التي تلي، فقد حصل توافق ضمني على أن يكون النصاب أكثرية الثلثين مقابل الاقتراع بالأكثرية المطلقة.

وينقسم المجلس بشكل شبه متساو بين الفريقين الأساسيين: 54 نائبا لقوى 14 آذار، و57 نائبا لقوى 8 آذار (حزب الله وحلفاؤه)، و17 نائبا بين وسطيين ومستقلين، وبالتالي لا يملك أي من الطرفين القويين الأغلبية المطلقة.